

اي في الثقب بخمسة او لوي فيه الكلب او توضع به اي بالماء  
 الذي في اسفل الثقب انسان قال نصر بن يحيى وابو بكر الكوفي  
 يتنجس الماء كونه متصل بالجمد فلا يخلص بمضنه الا بمض فيكون  
 وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ما قليل فيغده وقال عبد  
 الله بن المبارك وابو الكيس النخاري لا يتنجس اذا كالماء تحت الجمد  
 عشرة عشر في وان كان اي ولو كان الماء متصلا بالجمد لكونه  
 عشرة عشر في الفتوى على قولين بطلنا واما اذا كان  
 الماء تحت الجمد منفصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يغسل اليه الا كونه  
 عشرة عشر في ولم ينفصل بقعة منه عن سائر بخلاف الضموني  
 الاول فيجوز بلا خلاف بغير الشايخ المذكورين وعلى هذا التفصيل  
 اذا كان الوضوء مسقفا وفي السقف كوة فان كان الماء متصلا  
 بالسقف والكوة دون عشرة عشر في الماء بوقوع المقتد  
 وان كان منفصلا لا يغسل ولذا قال وهو ان الوضوء بالجمد  
 كالوضوء بالسقف في الخلاف والحكم والتفصيل وان كان ثقب الجمد  
 فعمل الماء فلا ينجس امانا يعلو على الجمد او يعلو في الثقب كالماء  
 في القدر

في القدر

في القدر فان علا في الثقب كالماء في القدر فلو لم فيه الكلب او صاحبه  
 نجاسة اخرى يتنجس عند جماعة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت  
 الجمد كان في الثقب كغيره من الماء القليل واذا يتنجس فلم  
 تنزل نجاسته اي فلا تزيل ما لم يخرج ما في الثقب اي ما كان  
 فيه وقت التنجس من الماء على ما لا ينفص في موضع الحمام وغيره  
 ولو توضع انسان من ثقب الجمد المذكور ولم تقع علة في الماء  
 جاز وضوءه على كل حال كبير كان الثقب او صغيرا وان وقعت  
 فيه وهو دون عشرة عشر في عيش لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب  
 المذكور شاة او غيرها فابت اطاحت ان كان الماء تحت الجمد  
 في عشرة لا يتنجس كغيره ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت  
 يحصل غالبا بعد الشغل حتى لو علم ان الموت حصل في الثقب قبل  
 اتم الشغل منه او كان الواقع متنجبا فان ما في الثقب يتنجس وان كان  
 الماء الجمد اقل من عشرة عشر يتنجس جميع الماء واما ان علا الماء و  
 وان شيط على وجه الجمد وكان عشرة عشر في لا يتنجس بالفرق لا يتنجس  
 واللاتنجس وان ما الوضوء كان عشرة عشر في عشرة عشر ان تنزل

تحت